فيه اعادة القصة الواحدة بالفاظ مختلفة تؤدي معنى واحدا وذلك
من الامر الصعب الذي يظهر فيه الفصاحة وتبين فيه البلاغة ولهذا
اعيبت كثير من القصص علي بزيدات متفاوتة تنبيها بذلك على عجزهم
من الاتيان بمثله مبتدأ به ومتكررا ولمواكبتهم المعارضة لقصد واتيانك
القصة وعبر واعنيها بالفاظ لهم تؤدي الى ذلك المكاني وتخرجها فعلى هذا
القصد يتقدير الكلام على بعض وتلخيصها اظهار العجز الاعجاز دون
السجع الى ان قال فبان الي الحروف الواقعة في فواصل متناسبة موقع
المطر الذي نفع في الاسجاع لاخرجها عن حدها ولا يدخلها في باب السجع
وقد بينا الفرق بين كل سجع خرج عن اعنب الي الاجزل وكان بعض فواصله
كلمتين وبعضها اربع كلمات ولا يزون ذلك فصاحة بل يرون تحيرا فلو
فهموا اشمال القران على سجع لقالوا لكن نعارضه بسجع معتدل فرد في
الفصاحة على طريقة القران انتهى كلام القاضي في كتاب الاعجاز
وتقل صاحب عروس الافراح عنه انه ذهب في الاقتضاب الي جواز تسمية
الفواصل اسجاعا وقال ابن الخباز الحاجي في شرح الفصاحة قول الرماني ان
السجع عيب والفواصل بلاغة فانه ان اراد بالسجع ما يتبع المعنى وهو
غير مقصود متكلف فذلك بلاغة والفواصل مثله وان اراد به ما يقع لمعنى
تابعة له وهو مقصود متكلف فذلك عيب والفواصل مثله قال واظن
الذي دعاهم الي تسميته كلما في القران فواصل ولم يسموا اماتنا ثلث جروفه
سجعا رغبتهم في تنزيه القران عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام
المزري عن الكهنة وغيرهم وهذا عرض في التسمية قريب والخفيفة
ما قلناه قال والتحرير ان الاسجاع حروف متفاوتة في مقاطع الفواصل
قال فان قيل اذا كان عندكم ان السجع محمود فهل لا ورد القران كله مسجعا
وما الوجه في ورود بعضه مسجوعا وبعضه غير مسجوع قلنا ان القران
نزل بلغة العرب وعلى عرف فهمهم وعاداتهم وكان المقصود منهم لا كونه كلامه
كله مسجوعا مما فيه من امارات التكلف والاسترسال لا سيما مع طول الكلام

ولم يرد كله مسجوعا جريا منه على عرفهم في الطبيعة الغالبة من كلامهم ولم
يحل من السجع لانه تحسن في بعض الكلام على الصفة المتابعة وقال ابن العبيس
كلي في حسن السجع ورود القران به قال ولا يقدح في ذلك خلوه في بعض الايات
لان الحسن قد يقتضي المقام الانتقال الي الاحسن منه وقال جار من الناس من
كره تقطيع الكلام الي مقادير متناسبة الاطراف عبر مقاربة في الطول
والقصر لما فيه من التكلف لما ما يقع به الالمام في التبادر من الكلام ومنهم
من يرى ان التناسب المواقع باذراع الكلام وقوالب التفقيه وتحليتها مناسبات
المقاطع كيد حد اومنهم وهو الموسط من يرى ان السجع وان كان في ورده
الكلام فقيد يدعو الي التكلف فراي ان الاسترسال في حمله الكلام وان لا تحلى الكلام
منه جملة وانه يقبل منه ما اجتلبه الخاطر عفوا بلا تكلف قال وكسب باب
السجع على الاطلاق واما نزل القران على اساليب الفصيح من كلام العرب فورد في
الفواصل منه ما ورد الاسجاع في كلامهم واسماء لم يجر على اسلوب
واحد لانه لا يحسن في الكلام جملة ان تكون مسجوعا على نمط واحد لما فيه
من التكلف ولما في الطبع من الملل وكان الافتنان في ضروب الفصاحة اعلى من
الاستمرار على ضرب واحد فلهذا ورد بعض اي القران متماثلة المقاطع
وبعضها غير متماثل **فصل** القى الشيخ شمس الدين ابن الصائغ الحنفي
كتابا سماه احكام الرائي في احكام الاي قال فيه اعلم ان المناسبة
امر مطلوب في اللغة العربية ترتكب لها امور من مخالفة الاصول قال
وقد تتبعت الاحكام التي وقعت في خواتي الاي مراعاة للمناسبة فعثرت
منها على بضع عشر الا ربعين حكما **احدها** تقديم المعمول اما على العامل
نحو اياك اعبد وايانا نستعين او على متعلق اخر
اصله التقديم نحو لنريك من اياتنا الكبرى اذ اعرينا الكبرى مفعول نري و
على الفاعل نحو وقد جاء ال فرعون النذر ومنه تقديم خبر كان على اسمها
نحو ولم يكن له كفوا احد **الثاني** تقديم ما هو متاخر في الزمان نحو فلله
الاخرة والاولى وانما مراعاة الفواصل لقدمت الاولى كقوله له الحمد في الاولى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)